نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاحد
التاريخ :	١٨-٤-٢٠٢١

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مجلس الوزراء عقد اجتماعاً استثنائياً.. ومصادر لـ «الأنباء»: الاجتماع تشاوري بين الخالد والوزراء حول التداعيات الأخيرة.. والناطق الرسمي: غير صحيح ما نشر عن استقالة وزراء

الحكومة والمجلس.. مستمران

■ السلطتان راغبتان في إنجاز الاعتماد الإضافي لصرف مكافأة الصفوف الأمامية وتعديل «المسيء»

■ الحظر مستمر حتى الخميس المقبل.. وقرار جديد لمجلس الوزراء حول استمراره من عدمه الإثنين

مريم بندق

أكدت مصادر رفيعة، في تصريحات خاصة لـ «الأنباء»، أن الحكومة والمجلس مستمران في خدمة الكويت وتحقيق مصالح المواطنين وتقديم كل ما من شأنه المساهمة في توفير الحياة الكريمة لكل مواطن، نافية الحديث عن وجود أزمة سياسية، ولافتة إلى أن سبب التداعيات الدخيلة على المجتمع الكويتي تحفظ ورفض بعض النواب القبول بأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، والتي طبقها رئيس المجلس مرزوق الغانم حرفيا من خلال تصويت النواب، ولم يفرض أي قرار، لدرجة انه حتى طلب عزله غير الدستوري أخضعه للتصويت، داعية المصادر الجميع إلى القبول بالنتائج حفاظا على مصلحة الكويت وتحقيق الإسراع في إنجاز التشريعات التي تصب في مصلحة المواطنين.

وردا على سؤال حول أولويات التشريعات الحكومية الحالية، أجابت المصادر: لدينا العديد من الأولويات، والتي منها الاعتماد الإضافي لصرف مكافأة الصفوف الأمامية والمرتبطة بالآلاف من الكوادر الوطنية التي تواصل الليل بالنهار عملا وتفانيا وخدمة للمواطنين، مشددة على أن تعطيل المزيد من الجلسات يدفع ثمنه المواطنون إلى جانب تعديلات قانون المسيء.

وفيما نفى الناطق الرسمي للحكومة طارق المزرم ما نشر في وسائل الإعلام عن استقالة عدد من الوزراء، فقد أكدت المصادر ان التئام مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي جاء بشكل تشاوري بين سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزراء حول التداعيات الأخيرة وكيفية العمل على المضي قدما لتحقيق خطط الحكومة الطموحة لخدمة المواطنين.

وردا على سؤال حول الحظر الجزئي ومدى صحة استمراره من عدمه، ردت المصادر قائلة: قرار الحظر حاليا مستمر حتى الخميس المقبل، وسيصدر مجلس الوزراء في اجتماعه الاعتيادي الاثنين المقبل قرارا حول الحظر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	١	١٦١٤٥

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الدخيل: «إدارة الخبراء» ماضية بإجراءات رفع تصنيف الكويت في المؤشرات الدولية

صرح رئيس الادارة العامة للخبراء خالد الدخيل بأنه تم اتخاذ جملة من الاجراءات لرفع تصنيف الكويت في المؤشرات الدولية، وبخاصة مؤشر انفاذ العقود.

وأوضح أنه سعيا الى تحقيق ذلك عملت الادارة على تحديد المدد اللازمة لانجاز المأموريات المحالة للخبراء من المحاكم وجهات التحقيق وكذلك على تطوير الدورة المستندية الادارية بين المحاكم وجهات التحقيق والادارة العامة للخبراء باستلام وارسال مستندات ملفات الدعاوى آليا من خلال نظام الخبراء الآلي ونظام الوثائق الآلية (الامج).

وأضاف: وعملت الادارية ايضا على ميكنة اعمال الخبراء ومن بينها الاطلاع على مستندات ملفات الدعاوى ومباشرتها آليا، اخطار الخصوم بتاريخ ومكان الحضور امام الخبير بالوسائل الالكترونية الحديثة، حجز الدعاوى وانجازها آليا، وتفعيل ورفع مستوى الخدمات الالكترونية التي تؤدى لجمهور المتقاضين وفق أساليب مستحدثة والتي من بينها ميكنة نماذج خدمات طلبات المتقاضين، وانشاء

خالد الدخيل

شاشات استعلام عن مواعيد جلسات وقرارات الخبرات وادراجها على موقع بوابة العدل الالكترونية، ومتابعة القضية وتلقي الاشعارات المتصلة بها عن بعد.

وذكر انه جار العمل على تطوير نظام الخبراء للعمل من خارج شبكة الوزارة Wed Application والتي تعتبر نقلة نوعية في عمل الخبراء على نظام الخبراء في اي وقت ومن أي مكان ليساهم في سرعة استلام ملفات الدعاوى الآلية ومباشرة اعمالهم المكتبية عن بعد.

وأوضح ان المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 باصدار قانون تنظيم الخبرة وتعديلاته وحزمة من القرارات التي اتخذتها الادارة ساهمت في سرعة انجاز تقارير الخبراء والحفاظ على جودتها.

وأضاف: الادارة عملت على توفير الكوادر البشرية اللازمة لشغل وظائف الخبرة في ادارات شؤون خبراء المحافظات الست في البلاد على ضوء الهيكل التنظيمي الجديد لها، وتطوير اداء الخبراء برفع كفاءتهم وصقل خبراتهم العلمية والفنية بالتأهيل وعقد البرامج التدريبية التي تؤدي جميعها الى انجاز المهام المكلفين بها على أكمل وجه.

وختم رئيس الادارة العامة للخبراء بالتأكيد على أن هذه الخطوات التي انجزتها الادارة من شأنها تحسين تصنيف الكويت وفقا لمؤشر انفاذ العقود ومؤشر جودة اجراءات التقاضي في تقرير ممارسة الاعمال السنوي الذي تصدره مجموعة البنك الدولي كل عام تأتي نتيجة التعاون المستمر مع قطاعات الوزارة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٢	٤٢٦٥

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الخبراء»: خطوات لرفع تصنيف الكويت في المؤشرات الدولية

الدخيل: تحسين مؤشر إنفاذ العقود وجودة إجراءات التقاضي

> تطوير الدورة المستندية بين المحاكم وجهات التحقيق والإدارة وميكنة أعمال الخبراء

> جار تطوير نظام الخبراء للعمل من خارج شبكة الوزارة الذي يعد نقلة نوعية

أكد رئيس الإدارة العامة للخبراء خالد الدخيل أن الإدارة حريصة على تقديم خدماتها ذات الصلة بالعمل القضائي للمواطنين والأعمال والشركات المحلية والعالمية، وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية، كما أنها تعمل على تحسين تصنيف الكويت وفقا لمؤشر إنفاذ العقود ومؤشر وجودة إجراءات التقاضي في تقرير ممارسة الأعمال السنوي الذي تصدره مجموعة البنك الدولي كل عام، والذي يستند إلى جودة الخدمات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات القانونية والقضائية في الدول لحماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

وأشار الدخيل، في تصريح صحافي، أمس، إلى دور "الخبراء" في تحقيق العدالة الناجزة، وإظهار وجه الحق في الدعاوى المحالة إليها من المحاكم وجهات التحقيق، والتي تحتاج الى رأي فني، وإعداد التقارير الفنية فيها لتمكين تلك الجهات من الاستئناس والاهتداء بها في قراراتها وأحكامها، وذلك بالجودة العالية والسرعة الممكنة.

وأوضح أن من أهم الخطوات التي اتخذتها الإدارة لرفع تصنيف الكويت في المؤشرات الدولية، لاسيما مؤشر إنفاذ العقود، تحديد المدد اللازمة للمأموريات المحالة للخبراء من المحاكم وجهات التحقيق على النحو المبين في القرار الاداري رقم 38 لسنة 2019، مؤكدا تطوير الدورة المستندية بين المحاكم وجهات التحقيق والإدارة العامة للخبراء باستلام وإرسال مستندات ملفات الدعاوى آليا، من خلال نظام الخبراء الآلي ونظام الوثائق الآلية "الامج".

ميكنة الأعمال

ولفت الدخيل إلى ميكنة أعمال الخبراء، ومن بينها الاطلاع على مستندات ملفات الدعاوى ومباشرتها آليا، وإخطار الخصوم بتاريخ ومكان الحضور أمام الخبير بالوسائل الإلكترونية الحديثة، وحجز الدعاوى وانجازها آليا، لافتا إلى تفعيل ورفع مستوى الخدمات الإلكترونية التي تقدم لجمهور المتقاضين وفق أساليب مستحدثة، والتي من بينها ميكنة نماذج خدمات طلبات المتقاضين، وإنشاء شاشات استعلام عن مواعيد جلسات وقرارات الخبرة، وإدراجها على موقع بوابة العدل الإلكترونية، ومتابعة القضية وتلقي الإشعارات المتصلة بها عن بعد.

وتابع: "جار العمل على تطوير نظام الخبراء للعمل من خارج شبكة الوزارة (web Application)، والتي تعتبر نقلة نوعية في العمل على نظام الخبراء في أي وقت ومن أي مكان، ليساهم في سرعة استلام ملفات الدعاوى الآلية ومباشرة أعمالهم المكتبية عن بعد"، مبينا أن المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة وتعديلاته وحزمة من القرارات التي اتخذتها الإدارة ساهمت في سرعة إنجاز تقارير الخبراء والحفاظ على جودتها.

الكوادر البشرية

وأضاف الدخيل أن الإدارة عملت على توفير الكوادر البشرية اللازمة لشغل وظائف الخبرة في إدارات شؤون خبراء المحافظات الست في البلاد، على ضوء الهيكل التنظيمي الجديد لها، وتطوير أداء الخبراء برفع كفاءتهم وصقل خبراتهم العلمية والفنية بالتأهيل وعقد البرامج التدريبية التي تؤدي جميعها الى إنجاز المهام المكلفين بها على أكمل وجه.

وشدد على أن هذه الخطوات التي أنجزتها الإدارة من شأنها تحسين تصنيف الكويت وفقا لمؤشر إنفاذ العقود ومؤشر جودة إجراءات التقاضي في تقرير ممارسة الأعمال السنوي، الذي تصدره مجموعة البنك الدولي كل عام، وتأتي نتيجة التعاون المستمر مع قطاعات الوزارة بتوجيهات ودعم الوزير ووكيل الوزارة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٢	٤٧٠٩

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

... وتحدد أكتوبر المقبل للعمل بدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني

سند الشمري

علمت «الجريدة» من مصادر مطلعة، أن وزارة التجارة والصناعة حددت شهر أكتوبر المقبل موعداً لبدء العمل بدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني، وجار الانتهاء من ربط الدفتر مع كل الجهات المعنية.

وقالت المصادر، إن وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة العدل تعملان على الانتهاء من الخطوات الأخيرة لربط دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني فيما بينهما وبين الجهات الحكومية الأخرى.

وأشارت إلى أن وزارة التجارة جددت خلال الفترة الماضية دفاتر الوسطاء التقليدية، على أن تنتهي مدتها خلال شهر أكتوبر المقبلة تمهيداً لبدء العمل بدفتر الوسيط الإلكتروني.

وكانت «التجارة» أصدرت دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني في منتصف مايو من عام 2019، وتم تطبيقه كمرحلة أولية على بعض المكاتب، بهدف تفادي السلبيات، التي قد تظهر في حال تطبيقه وتعميمه على كل المكاتب العقارية.

وتم ربط الدفتر مع كل الجهات الأخرى، وهي الهيئة العامة للمعلومات المدنية، والإدارة العامة للإطفاء، ووزارة العدل، وبلدية الكويت، إضافة إلى وزارة التجارة والصناعة.

ولدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني العديد من المميزات، منها ميكنة كاملة للصفقات العقارية، ومرونة أكبر في استيعاب بيانات البائع والمشتري، إضافة إلى أنه سيساهم في سرعة إنجاز عملية تداول العقارات وسيحد إلى قدر كبير من دخلاء المهنة، وسيعمل على حماية جميع الأطراف المشاركة في عملية البيع والشراء.

من جهتهم، قال عدد من العقاريين، إن القطاع العقاري المحلي يجب أن يواكب التطورات والأسواق الأخرى، فهناك العديد من القضايا التي تخص العقار يجب الالتفات لها والعمل على حلها.

وبين العقاريون، أن إطلاق الدفتر الإلكتروني سيعمل على تغيير مسار القطاع العقاري ككل، إذ سيعمل على تسريع عملية تداول العقارات دون وجود أي مشاكل قد تعوق عملية التداول، إذ ستكون كل المعلومات المتعلقة بالعقار متاحة للمشتري، وهذا في حد ذاته يدعم الثقة لدى المتعاملين في السوق.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	١٤	٤٧١٠

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العثمان لـ **القبس**: إرساء مبدأ الشفافية في أجهزة الدولة ومحاصرة الفساد

25 ألف إقرار ذمة مالية تسلمتها «نزاهة»

3062

قيادياً ومسؤولاً حدّثوا بياناتهم بصورة نهائية بعد مغادرة مناصبهم

تعزيز الرقابة على الموظف العام بالتنسيق مع الجهات المعنية

خالد الحطاب

ارتفع عدد اقرارات الذمة المالية التي تلقتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) من المشمولين بقانون انشائها ولائحتها التنفيذية منذ تفعيل لائحتها التنفيذية حتى 15 أبريل الجاري الى 25233 إقرارات.

وقال مراقب تسلم اقرارات الذمة المالية عبدالعزيز العثمان لـ **القبس**: من بين القرارات المسلمة للهيئة 14641 اقرارا قدمت للمرة الأولى من المشمولين الذين تسلموا مناصب قيادية أو مسميات وظيفية في الجهات الخاضعة لرقابة «نزاهة».

واضاف العثمان أن 7520 من المسؤولين حدثوا اقرارات الذمة المالية الخاصة بهم، في حين قدم 3072 إشرافيا وقياديا في الدولة الإقرار النهائي.

وأكد العثمان أن «نزاهة» مستمرة في استقبال وتسلم اقرارات الذمة المالية، سواء اكان إقرارا للمرة الأولى أو تحديثا أو إقرارا نهائيا وفقا للمواعيد القانونية لذلك، مشيرا إلى أن «اقرارات الذمة المالية إحدى الركائز الأساسية لعمل الهيئة من أجل إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في أجهزة الدولة والوقاية من الفساد المالي وتعزيز الرقابة على الموظف العام بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الفئات الخاضعة

وبين أن المادة الثانية من القانون، حددت الفئات الخاضعة بتقديم إقرار الذمة، وجاء فيها «يشمل الإقرار جميع السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، بدءاً من رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، والقياديين ومديري الإدارات»، كما شملت المادة فئات أخرى منها «أعضاء مجالس الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية، وممثلي الدولة في مجلس إدارة الشركات التي تملك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25% من رأس المال».

وأشارت اللائحة إلى وجود 3 أنواع من اقرارات الذمة المالية يقدمها الخاضع خلال فترة عمله أو توليه الصفة أو زوالها، حيث يأتي الإقرار الأول خلال ستين يوماً من تاريخ توليه منصبه، ويحدث خلال ستين يوماً من نهاية كل ثلاث سنوات، طالما كان الشخص في منصبه، وأخيرا الإقرار النهائي ويقدم خلال 90 يوماً من تاريخ تركه المنصب أو زوال الصفة.

عبدالعزيز العثمان

3 حالات تستوجب العقوبة

1. التأخر أو التخلف عن تقديم إقرار الذمة المالية خلال موعده.
2. اذا قدم الخاضع إقرار الذمة المالية ناقصا أو غير صحيح مع علمه بذلك.
3. عدم تقديم اقرار عن أحد الأشخاص الذين يكون وليا أو وصيا أو قيما عليهم رغم إنذاره.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	٤	١٧٠٧٦

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إدارة شؤون الانتخابات فتحت باب التسجيل وفق الاشتراطات

4 مرشحين في اليوم الأول لـ... «تكميلية الخامسة»

| كتب نايف كريم |

فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة التكميلية أمس، لشغل مقعد الدكتور بدر الداهوم في الدائرة الخامسة، على أربعة مرشحين فقط، فيما شرعت إدارة شؤون الانتخابات في منطقة الشويخ، أبوابها لاستقبال المرشحين، بعد اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الاحترازية الصحية.

وكشف مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية في وزارة الداخلية العقيد حقوقي صلاح الشطي لـ«الراي» عن اعتماد القيود الانتخابية السابقة 2020-2021 كونها محصنة، مشيرا إلى أن إدارة شؤون الانتخابات اتبعت كافة الاشتراطات الصحية لاستقبال المرشحين، والسماح للمصابين والمحجورين بالتسجيل في حال رغبتهم خوض الانتخابات التكميلية، وأن هناك تنسيقاً بين الداخلية والصحة والعدل والتربية والبلدية، لوضع آلية حول يوم الاقتراع، الذي سوف يصادف 22 مايو القادم، تتماشى مع الالتزام بالاشتراطات الصحية حرصاً على سلامة الناخبين والعاملين، كما تم تحديد 26 مدرسة، لتكون مقر الاقتراع، منها 13 مدرسة للذكور و13 للإناث، وأن عدد اللجان 163، منها 83 للذكور و80 للإناث.

وأشار الشطي إلى أنه «بناء على تعليمات وشروط السلطات الصحية، بالتعاون مع وزارة الداخلية تم التوصل إلى منع تواجد وسائل الإعلام بكافة أنواعها، والسماح فقط لوزارة الإعلام ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) لنقل سير تسجيل المرشحين، وتزويد وسائل الإعلام المختلفة بكافة التفاصيل، لضمان عدم وجود تزاحم أو اختلاط في إدارة تسجيل المرشحين للحفاظ على سلامة الجميع».

وتابع أن «وزارة الصحة قامت لضمان حق جميع من تنطبق عليه الشروط للترشح بتوفير كوادر طبية لاستقبال المرشحين المصابين والمحجورين بسبب فيروس كورونا، عبر تسجيلهم في موقع وزارة الصحة لأخذ الإذن المسبق، ومن ثم يتم التوجه إلى إدارة شؤون الانتخابات، وفور وصول المرشح سيتم استقباله من قبل الفريق الصحي المخصص، لتسجيل أوراق الترشيح وهو داخل مركبته الخاصة، لضمان عدم احتكاكه مع الآخرين، وبعد استكمال أوراق الترشيح يتم تعقيم الأوراق ووضعها في مغلف خاص، يرسل عبر المختصين في وزارة الداخلية إلى المخفر أو السماح للمرشح بتوكيل شخص يقوم بإرسال مغلف التسجيل».

وذكر أن «وزارة الداخلية تبذل قصارى جهدها، بتعليمات من قبل وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، ووكيل الوزارة الفريق عصام النهام، لتوفير كافة مايلزم المرشحين والعمل على تذليل كافة العقبات، ومنح حق الترشيح للجميع، حيث سيتم استقبال الجميع بالحضور شخصيا دون موعد مسبق»، كاشفاً عن أن «عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الدائرة الخامسة يبلغ 166.222 ناخباً وناخبة، منهم 84.777 ذكوراً و 81.445 إناثاً.

قياس حرارة المتقدم عند الدخول

مرشح يقدم أوراقه

المرشحون

بكر بادي الرشيدي
حماد مناحي الدوسري
خالد عبدالعزيز المرداس
نهار ثقل العتيبي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٣	١٥١٤٣

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد قرابة 3 أشهر

لا «ضبط وإحضار» في المطالبات المالية

■ القبس تنشر اللائحة التنفيذية النهائية لقانون الإفلاس

علي الخالدي

انتهت وزارة التجارة والصناعة من اعداد اللائحة التنفيذية لقانون الافلاس الصادر بالقانون رقم 71 لسنة 2020، وجاءت اللائحة التي صدرت في القرار الوزاري رقم 81 لسنة 2021 وحصلت **القبس** على نسختها النهائية من فصلين وخمسة ابواب، وتتكون من 31 مادة فقط.

كشفت مصادر مطلعة لـ **القبس** ان التسوية الوقائية التي يعطيها قانون الإفلاس للمدينين ستطبق بعد 3 اشهر من نشر اللائحة التنفيذية لقانون الافلاس، موضحة انه بعد 3 اشهر من الان، لن يكون هناك اجراء في الكويت تحت مسمى «ضبط واحضار» في اجراءات التقاضي الخاصة في المطالبات المالية. ولفتت الى انه وفقا لقانون الإفلاس فإن كل قرارات الضبط والإحضار سيتم إلغاؤها بعد نفاذ احكام القانون، الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة اشهر من نشر اللائحة في الجريدة الرسمية، والمتوقع خلال الاسبوعين المقبلين. وبينت المصادر انه في غضون شهر اغسطس المقبل كأبعد تقدير سيتم الغاء كل امر ضبط واحضار قائم، مع وقف هذا الاجراء قضائيا عن المطالبات المالية المدنية، مع الاشارة الى ان نصوص قانون الإفلاس تواكب الممارسات العالمية المتقدمة بهذا الشأن.

وافادت المصادر بان قانون الإفلاس، الذي اقره مجلس الامة السابق ومع صدور لائحته التنفيذية سيحدث ثورة في البيئة الاقتصادية والقانونية في الكويت، إذ منح حلولا ومخارج للمدينين المتعثرين، فاصبح هناك إفلاس وإعادة هيكلة وتسوية وقائية، مما سيمكن المدين المتعثر او المفلس القيام بعمله مرة أخرى، مؤكدة ان إلغاء الضبط والإحضار على المدين وفق مطالبة مالية مدنية امر مستحق، اذ من غير المنطقي حبس انسان والزج به في السجون مع مرتكبي جرائم جنائية، وكل ذنبه انه تعثر في التزاماته التعاقدية او تعرض لخسارة في عمله التجاري، او حتى عدم قدرته على سداد مطالبة مالية نشأت عن اتفاق مدني.

وفيما يلي مقتطفات من اهم ما جاء في اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس وتنشر **القبس** كامل اللائحة في موقعها الالكتروني:

منحت اللائحة التنفيذية للمدين الحق ان يتقدم لإدارة الإفلاس بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية او إعادة الهيكلة او شهر الإفلاس، خلال موعد اقصاه شهرين - 60 يوما - من تاريخ التوقف عن الدفع او من التاريخ الذي تحقق فيه عجز في مركزه المالي، او من التاريخ الذي توافرت فيه معلومات لديه ترجح بانه سيعجز عن سداد ديونه عند استحقاقها او سيحدث عجز في مركزه المالي، وذلك كله شريطة الا تقل المديونية التي توقف المدين او توقع التوقف عن دفعها عن مبلغ 10 الاف دينار، وكذلك شريطة الا يقل مبلغ العجز في المركز المالي المتحقق او المتوقع عن المبلغ المذكور، وذلك ما لم يكن أي من الدائنين او الجهات الرقابية قد تقدم بطلب افتتاح الإجراءات خلال المدة المشار إليها.

طلبات الدائنين

وافادت بأن لأحد الدائنين بدين عادي لا يقل عن 20 الف دينار، او مجموعة من الدائنين لا يقلون عن ثلاثة بدين عادي لا يقل عن 10 الاف دينار، أن ينقدموا بطلب افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة او شهر الإفلاس بالنسبة للمدين بذلك المبلغ. ويسري حكم الفقرة السابقة على الدائنين المضمونة ديونهم برهن على المحل التجاري للمدين او حوالة حق على التدفقات النقدية المتاتية من اموال المدين او اعماله، كما يسري على الدائنين المضمونة ديونهم برهن او امتياز، شريطة ان تكون قيمة الضمانات الضامنة لحقوقهم في تاريخ تقديم الطلب تقل قيمة مديونية المدين تجاه الدائن المتقدم منفردة بالطلب او مجموعة الدائنين المتقدمين مجتمعين بالطلب بفارق لا يقل عن المبالغ المبينة بالفقرة السابقة بالنسبة للدائن المنفرد وبالنسبة للدائنين المجتمعين.

مستحقات مراقبي الحسابات

نظمت اللائحة المستحقات المالية لمراقبي الحسابات المعاونين لمحكمة الإفلاس، وتقرر ان تكون مكافأة سنوية تدفع لهم خلال مارس من كل عام، وذلك عن ادائهم خلال السنة السابقة كلها او بعضها، ويصدر مجلس مفوضي هيئة اسواق المال قرارا بتحديد تلك المكافأة على ضوء التقارير المقدمة من مراقبي الحسابات في نهاية شهر ديسمبر من كل عام، والمعتمدة من إدارة الإفلاس، بشأن ما اسند لهم من اعمال من محكمة الإفلاس خلال السنة المعنية، وما قدموه من عمل خلالها.

وتقوم وزارة المالية بتحويل مبلغ المكافأة إلى الهيئة التي تتولى اداءه لمراقبي الحسابات.

رسوم الطلب والمصاريف

ادرجت اللائحة رسوم الطلب والمصاريف والكفالة، فيما عدا الطلبات المقدمة من الجهات الرقابية، حيث يجب على مقدم الطلب أن يودع لدى خزينة المحكمة مبلغاً من المال أو كفالة مصرفية في حدود ما يعادل نسبته 0.5% (نصف الواحد في المئة) من المبالغ التي توقف المدين، أو يتوقع أن يتوقف عن دفعها، وذلك إذا كان الطلب مقدماً من المدين. وإذا كان سبب تقديم الطلب هو العجز في المركز المالي فيكون المبلغ أو الكفالة في حدود 0.5% (نصف الواحد في المئة) من قيمة العجز في المركز المالي المتحقق أو المتوقع. وإذا كان الطلب مقدماً من الدائن فيكون المبلغ أو الكفالة في حدود ما يعادل نسبته 0.5% (نصف الواحد في المئة) من دين الدائن الذي توقف المدين عن دفعه، أو نسبة 0.5% (نصف الواحد في المئة) من قيمة العجز في الضمانات، إذا كان الطلب مقدماً بسبب العجز في الضمانات. وإذا تحقق أكثر من سبب لدى المدين أو الدائن لتقديم طلب افتتاح الإجراءات، فيقدر المبلغ أو الكفالة على أساس أقل الأسباب قيمة. ويجوز لرئيس إدارة الإفلاس أن يقرر إيداع مبلغ أو تقديم كفالة بقيمة أقل مما هو مذكور في الفقرة السابقة، وفقاً لما يراه ملائماً بهذا الشأن. ويكون الإيداع على النحو وفي التاريخ الذي تقرره إدارة الإفلاس، ويستخدم المبلغ المودع أو الكفالة لتغطية نفقات وتكاليف الإجراءات الأولية لاتخاذ قرار في الطلب، على أن تضاف المبالغ المدفوعة من الدائن إلى مبلغ مديونية المدين تجاهه إذا تم قبول الطلب المقدم من ذلك الدائن بافتتاح الإجراءات. ويجوز لرئيس إدارة الإفلاس تأجيل إيداع المبلغ أو الكفالة المشار إليها في هذه المادة في حال كان مقدم الطلب هو المدين، ولم تتوافر لديه السيولة اللازمة للإيداع في تاريخ تقديم الطلب، أو أن الإجراءات الأولية لن تحتاج لأي تكاليف.

جلسات أونلاين

مواكبة للتطور التكنولوجي، أتاحت اللائحة التنفيذية انعقاد اجتماعات مناقشة الإفلاس عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، مع إلزام القائمين عليه بتسجيل وقائع الاجتماع بالكامل بالصوت والصورة، وأن تسلّم نسخة من تسجيل وقائع الاجتماع إلى إدارة الإفلاس على ذاكرة متنقلة «فلاش مومري»، أو ترسل النسخة لها كمرفق برسالة عبر البريد الإلكتروني. وتقوم إدارة الإفلاس بإخطار المدين والمراقب في حالة تعيينه والدائنين ولجنة الإفلاس، إذا كانت المديونية خاضعة لإشرافها بنسخة تسجيل وقائع الاجتماع، خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلّمها لتلك النسخة.

جهود مقدرة

قدّرت المصادر جهود القيمين على إنجاز قانون الإفلاس، مثنية على دور وزير التجارة والصناعة السابق خالد الروضان، الذي أصر على إنجازه وإقراره في مجلس الأمة، وثمّنت المصادر كذلك جهود الوزير الحالي د. عبدالله السلمان، الذي لم يتأخر في إقرار اللائحة التنفيذية. وبينت إذا كان وزيرا التجارة السابق والحالي يستحقان الشكر، فإن الشكر موصول إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالله العفاسي، الذي يعتبر المهندس والمشرف على قانون الإفلاس ولائحته التنفيذية، وغيره من القوانين الاقتصادية التي أقرتها وزارة التجارة والصناعة خلال السنوات الأربع الماضية. (ملاحظة: نص اللائحة التنفيذية بالكامل على موقع **القبس** الإلكتروني).

- **إسقاط جميع أوامر الضبط السابقة قبيل أغسطس المقبل**
- **يمكّن المتعثر أو المفلس من القيام بعمله مرة أخرى**
- **نصوص القانون تواكب الممارسات العالمية المتقدمة**
- **20 ألف دينار أقل مبلغ لطلب الإفلاس بالنسبة للدائنين**
- **10 آلاف دينار حد أدنى لطلب الشخص إفلاس نفسه أو الحصول على التسوية الوقائية**
- **طلب الحماية يبدأ بعد انقضاء 60 يوماً من التوقف عن الدفع أو من تاريخ العجز المالي**
- **رسوم طلب الإفلاس 0.5 في المئة من قيمة الدين.. وتودع لدى خزينة المحكمة**

قيود المدين

ألزمت اللائحة المدين بعدة قيود، منها اخطار الأمين بشكل مسبق بالأعمال والتصرفات الآتية، وذلك قبل إتيانها بثلاثة أيام عمل على الأقل:

01 طلب الحصول على تمويل.

02 إبرام عقد تأمين جديد يرتب التزاما مؤثرا عليه.

03 تقديم ضمان للغير أو تجديده.

04 تغيير أي مقر أو مكتب مسجل للمدين.

05 تعيين وكيل للتصرف نيابة عنه، عدا ما يكون ضمن ممارسة المدين لنشاطه بالطريقة المعتادة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	١١	١٧٠٧٦

الأنباء
محليات

صدور قانون تأجيل التزامات المواطنين المالية 6 أشهر

صدر القانون الخاص بتأجيل الالتزامات المالية للمواطنين لمدة 6 أشهر، حيث جاء في مادته الأولى: يؤجل سداد الالتزامات المالية لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين لدى الجهات التالية:

1ـ صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

2 ـ صندوق دعم الأسرة.

3 ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

4 ـ بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

كما نصت المادة (2) على ما يلي: يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين.

ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

وجاء في المادة (3): تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ويجوز بقرار من الجهات المعنية بتطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة اشهر اخرى.

أما المادة (4) فنصت على: تؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون من الخزانة العامة للدولة.

المذكرة الإيضاحية للقانون على موقع "الأنباء"

www.alanba.com.kw

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	٥	١٦١٤٦

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الشاهين: تكويت القضاء الوطني مطلب حيوي

وجّه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي بشأن تكويت القضاء.

وقال الشاهين في سؤاله: تكويت القضاء الوطني مطلب حيوي، لتعزيز السيادة وتمكين العناصر الوطنية وتعزيز الاستقلال، وقد فوجئ المواطنون في مطلع أبريل 2021، بخبر تعيين 85 مستشارا من إحدى الجنسيات العربية، في مرفق القضاء والنيابة العامة. وطلب في سؤاله السند القانوني لهذه التعيينات، وأسبابها العملية، وخطط «تكويت القضاء الوطني»، والسقف الزمني لذلك.

أسامة الشاهين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	٧	٤٧١٠

القبس
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مكتب المجلس قرر اتخاذها

الغانم: إجراءات قانونية على أحداث «الجلسة المؤسفة»

■ ادعاء نائب أني سببت أمهات النواب محض افتراء

كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان مكتب المجلس قرر أمس اتخاذ كل الإجراءات اللائحية والقانونية اللازمة تجاه ما حدث من أحداث مؤسفة في الجلسة الماضية، التي عقدت يومي الثلاثاء والأربعاء.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي: ان مكتب المجلس اجتمع أمس واستعرض كل أحداث جلستي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، وما تضمنته الجلستان من أحداث مؤسفة لا تمت لعاداتنا ولا تقاليدنا البرلمانية بصلة.

من جهة أخرى، قال الغانم «ادعى أحد النواب بأن رئيس المجلس أطلق العنان للسانه شتما للنواب وأمهاتهم، وهذا والله محض افتراء وكذبة بلهاء».

وأضاف «هذا النائب بدأ منذ يوم الثلاثاء بتوجيه السباب والشتائم والإساءات للرئاسة وغير الرئاسة، ورددت عليه كما شاهد الشعب الكويتي بالقول «اللهم إني صائم»، واستمر في هذا السلوك أيضا يوم الأربعاء عندما توجه الى منصة الأخ

مرزوق الغانم

الأمين العام، ووجه المفردات غير اللائقة للرئاسة، وكان ردي عليه كما سمع الشعب الكويتي أنني لن أنزل لمستواك».

وتابع الغانم «بعد ردة الفعل الغاضبة من الشعب الكويتي، وللتغطية على هذا العمل المشين ادعى هذا النائب أن رئيس المجلس أطلق العنان للسانه لشتم أمهات النواب، وهذا غير صحيح، وأتحداه أن يأتي بشاهد واحد يؤكد حقيقة ما حدث، وكان الأمر بوجود كل الموظفين والنواب».

وأوضح أن «هذا النائب أزعج الشعب الكويتي بتسجيلاته، وبعد كل جلسة يخرج لنشر تسجيلاته التي يريدها، هل أنت تسجل كل هذه الأمور، وما سجلت رئيس المجلس وهو يشتم أمهات النواب؟»، مشددا على أن هذا الادعاء محض كذب وافتراء وأشكر الشعب الكويتي على ردة فعله الغاضبة على هذا السلوك السياسي.

وأضاف «لقد حولت موضوع الجلسة الافتتاحية إلى النيابة العامة، وعليك أن تذهب إلى النيابة وتدلي بشهادتك وتقول من هو المجني عليه، وإن كان هناك مخطئ فلا أحد فوق القانون، والجميع يجب أن يعاقب».

وشدد الغانم على أن الأحداث المؤسفة التي شهدتها الجلسة الماضية، التي يزعم البعض أنه سيحال تكرارها في الجلسات المقبلة، هي أمر غير مقبول، ولن يقف مكتب المجلس متفرجا على هذا الأمر.

وأضاف «إذا كان قدرنا أن نكون في هذه المراكز في هذا الوقت تحديدا للتصدي لهذه الأساليب غير المقبولة، فلن نتوانى عن أداء الدور المنوط بنا، ولا يمكن أن نحنث بقسمنا، ونسأل الله الهداية للجميع ولا نستثني أنفسنا، حتى لا نحرق أنفسنا بأيدينا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٤	١٧٠٧٥

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مرزوق الخليفة: تأجيل استجوابات الخالد تعطيل للأدوات الدستورية

أكد النائب مرزوق الخليفة أن تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى نهاية دور الانعقاد الثاني تعطيل لأهم أداة رقابية بيد النواب، معتبرا أن ذلك مخالفة صريحة للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «الأحداث التي حصلت في جلسة 13 أبريل هي جريمة وتجاوز على الدستور واللائحة وبحق المؤسسين والشعب، حيث تم سلب أهم أداة رقابية لدى النائب، بالمخالفة للمادة 100 من الدستور بتواطؤ من الرئيسين».

وأوضح أنه «بمراجعة تسجيل الجلسة اتضح أنها شهدت إعلانا غير صحيح لنتائج التصويت بموافقة 33 عضوا من 60، حيث تبين بالمراجعة أن الحضور فقط 51 عضوا، وهناك أعضاء ضمن الحضور لم تتم المناداة عليهم وهم النواب أسامة المناور، وعبدالله المضف، وفارس العتيبي، ومبارك العرو ومبارك الخجمة ومبارك الحجرف ومحمد المطير ويوسف الغريب، إضافة إلى وزير التجارة والصناعة عبدالله السلمان ما أثر على نتائج التصويت.

ونوه الخليفة إلى حادثة في مجلس 2006 قائلا: «عند التصويت على تعديل الدوائر كانت الجلسة برئاسة المرحوم جاسم الخرافي ووقتها اعتلى 25 نائبا إصلاحيا منصة الرئاسة، ولم يستعن الخرافي بالحرس إنما منح الجميع حقه والتعبير السياسي عن رأيه والكل يعلم ما انتهت إليه هذه الجلسة نتيجة اعتصام نواب الأمة بحل السلطتين».

مرزوق الخليفة

وأضاف ان «المادة 90 من اللائحة الداخلية واضحة، ولكن رئيس المجلس تعمد تجاوزها، والتي تنص على أنه إذا حدثت فوضى فيجب أن ينبه الرئيس انني سوف ارفع الجلسة وإذا لم يجاب واستمرت الفوضى يجوز لرئيس مجلس الأمة رفع الجلسة لمدة لا تتجاوز نصف ساعة ومن ثم تعود، وإذا استمرت الفوضى يتم تأجيل الاجتماع كاملا وهذا هو الأصل ولكن للأسف تم تجاوز هذه المادة».

من جهة أخرى، قال الخليفة: «نربأ برئيس المجلس بأن يكلف موظفيه برفع قضايا وشكاوى سب وقذف على نواب أفاضل، موضحا ان هذه الممارسات ليست من عادات وشيم أهل الكويت وان أي مؤسسة سياسية يكون فيها خلاف بالآراء ولا تصل الى ان تكون شكاوى».

وقال الخليفة: «نوجه رسالة لسمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهما الله، بأن الكويت تمر بأزمة سياسية ولا يمكن تجاوزها إلا برحيل الرئيسين عن المشهد السياسي، ونطالب سمو الأمير بالتدخل بحكمته المعهودة ونزع فتيل هذه الأزمة من مجلس الأمة والعودة للشعب الكويتي كي يقرر ويرى رأي أغلبية الشارع الكويتي، أما بشأن الرئيسين أقول لهما والله لن تنعما بجلسة قادمة إلا بالتنحي عن منصبيكما والوعد بالإمام».

لمشاهدة الفيديو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٦	١٦١٤٥

الأنباء

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إحالة نتائج التحقيق في أحداث جلسة افتتاح دور الانعقاد الحالي إلى النيابة

وزعت إدارة الإعلام في مجلس الأمة كتاب إحالة نتائج التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الحالي الى النيابة العامة. وجاء نص الكتاب كالتالي:

السيد المستشار/ النائب العام المحترم

تحية طيبة وبعد...

الموضوع/ التحقيق في الطلبات المقدمة من بعض السادة النواب بخصوص أحداث جلسة الافتتاح المنعقدة في 2020/12/15 للفصل التشريعي السادس عشر بمجلس الأمة

يتلخص الموضوع حسبما جاء بالشكاوى المقدمة من بعض السادة النواب في طلب التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة للفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة والمنعقدة بتاريخ 2020/12/1، وبناء عليه عقد مكتب المجلس بتاريخ 2020/12/28 اجتماعه رقم (1) واستعرض تلك الطلبات، وانتهى في ختامه إلى تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس للتحقيق في جميع تلك الطلبات، وبحث جميع الاعتراضات الواردة عليها في هذا الشأن، وإزاء ذلك قرر رئيس اللجنة البدء في أعمال التحقيق بكل الملابسات المعروضة في طلبات السادة النواب وبحث عناصرها وبنودها، وعليه تمت مباشرة أعمال وإجراءات التحقيق في تلك الأحداث واستمع الى أقوال الأطراف المعنية فيها ورفع التقرير المفصل الى رئيس اللجنة مشفوعا بالنتيجة والرأي بإحالة الأوراق والملف الخاص بأحداث الجلسة الافتتاحية الى النيابة العامة للتحقيق حول تلك الوقائع وما أثير حولها من شبهات، واعتمدت لجنة التحقيق الرأي النهائي بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتحقيق حول تلك الأحداث، ورفع الأمر إلى السيد رئيس مجلس الأمة لإصدار القرار بالإحالة.

ولما كان ذلك، وكانت النيابة العامة هي المكلفة بنص الدستور بتحريك الدعوى العمومية باسم المجتمع وتنوب عن كل السلطات ومنها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة لكونها سلطة الاتهام ووظيفتها الأساسية إثبات الحقيقة بكل صنوفها وصورها، وذلك تكريسا لمبدأ النزاهة والشفافية والحفاظ على النظام العام وسيادة القانون وضمانا للحقوق والعدالة، وهي كذلك المسؤولة عن البحث والاستقصاء والتحقق مما أثير من اتهامات، ولما في سبيل ذلك الاستماع الى أقوال مقدمي البلاغ من السادة النواب الواردة أسماؤهم في تلك الطلبات توطئة لتوثيق الصحيح منها وطرح المرجوح أو الزائف، مما يتعين معه والحال كذلك وبعد عرض اقتراح السيد نائب رئيس المجلس (بصفته رئيس اللجنة المشكلة للتحقيق في أحداث جلسة الافتتاح وموافقة أعضاء اللجنة)، إحالة الملف والأوراق إلى سيادتكم لاتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

الموضوع/ التحقيق في جميع الطلبات المقدمة من السادة النواب بخصوص أحداث جلسة الافتتاح في 2020/12/15 وبحث كل الاعتراضات الواردة عليها في هذا الشان

الرقم	الموضوع	عدد صفحات المستند
1	1 ـ صورة ضوئية من الطلبات المقدمة من بعض النواب بطلب التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية مبين قرين كل منها عناصر وبنود الطلبات ـ عددها 4 طلبات.	4
2	صورة ضوئية من الطلب المقدم من بعض الأعضاء بإصدار قرار بالإحالة الى النيابة العامة.	1
3	صورة ضوئية من محضر اجتماع مكتب المجلس المنعقد يوم الاثنين الموافق 2020/12/28 والذي انتهى إلى تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس للتحقيق في جميع الطلبات المقدمة من النواب بخصوص أحداث جلسة الافتتاح المنعقدة في 2020/12/15، وبحث كل الاعتراضات الواردة عليها في هذا الشأن.	3
4	صورة ضوئية من الكتاب المؤرخ 2021/2/1 الصادر من رئيس مجلس الأمة بمخاطبة رئيس المجلس الأعلى للقضاء بطلب الاستعانة بثلاثة من القضاة أو وكلاء النيابة لمعاونة اللجنة في أعمالها.	1
5	صورة من محضر اجتماع لجنة التحقيق رقم (1) المنعقد في 2021/2/24 للبدء في أعمال التحقيق.	2
6	أصل محاضر التحقيق بأحداث جلسة الافتتاح بتواريخ 2021/3/10، و2021/3/14، و2021/3/21.	14
7	صورة ضوئية من التقرير المفصل المعد إلى رئيس لجنة التحقيق مشفوعا بالنتيجة والرأي، طلب في ختامه إحالة الأوراق والملف الخاص بأحداث الجلسة الافتتاحية إلى النيابة العامة للتحقيق في تلك الوقائع وما أثير حولها من شبهات.	8
8	صورة ضوئية من محضر اجتماع لجنة التحقيق رقم (2) المؤرخ 2021/3/23 بالموافقة على التقرير المعد بإحالة ملف أحداث جلسة الافتتاح إلى النيابة العامة.	3

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٧	١٦١٤٥

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تطلب رفع حصانة المونس والشلاحي

أحالت النيابة العامة طلباً إلى مجلس الأمة، تطلب فيه رفع الحصانة عن النائبين صالح الشلاحي وخالد المونس العتيبي، في قضيتين منفصلتين، تحت بند جنايات المباحث.
وطلبت النيابة رفع الحصانة عن المونس في القضية رقم 524/2020، وعن الشلاحي في القضية 525/2020، حصر العاصمة جنايات المباحث.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٦-٤-٢٠٢١	٣	١٥١٤٣

الجريدة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التجارة» تحيل شركات «العمالة الوهمية» إلى النيابة

جراح الناصر

ذكرت مصادر لـ«الجريدة»، أن وزارة التجارة والصناعة أحالت شركات سجلت عليها عمالة وهمية إلى النيابة العامة، مبينة أن قرار الإيقاف والسحب سيطبق بعد صدور أحكام نهائية عليها، حيث إنه الإجراء المتبع للشركات التي قامت بتسجيل عمالة وهمية، وتم اكتشافها خلال أزمة كورونا.

وأفادت المصادر بأن هناك تنسيقا مباشرا بين «التجارة» وهيئة القوى العاملة والنيابة العامة، للبحث في ملفات تلك الشركات المخالفة من عدمها. كما قامت «التجارة» بتزويد النيابة بكل البيانات التي تحتاجها فيما يخص هذه القضية.

ولفتت إلى أنه تم تزويد النيابة فعليا خلال الفترة السابقة بالعديد من البيانات، وتم التنسيق مع «القوى العاملة» فيما يخص تلك الشركات المخالفة، موضحة أن «التجارة» على اتصال مباشر مع النيابة في حال تم اكتشاف مخالفة شركة بتهمة الاتجار بالبشر وغيرها من التهم المتعلقة بالعمالة الوهمية، سواء كانت مخالفات تجارية أو على سجلها التجاري.

وأشارت إلى أن هناك تنسيقا مباشرا مع النيابة أيضا، لتزويدهم بموظفين مختصين، لتوضيح بعض الحقائق والأمور التجارية، منوهة بأنه لا يصدر عليهم قرار بسحب الترخيص أو إيقافه الا حين يتم صدور حُكم عليهم.

جدير بالذكر، أن فرق التفتيش التابعة لهيئة القوى العاملة قامت بالكشف عن مدى التزام أصحاب الأعمال بأحكام القانون رقم 6 لسنة 2010، الصادر بشأن العمل في القطاع الأهلي، واكتشفت العديد من المنشآت المغلقة والوهمية، والتي لا تمارس أي نشاط على أرض الواقع، والتي كانت مرصودة منذ فترة من قبل فرق التفتيش، حيث رصدتها سابقا خلال فترة مسائية، من ثم معاودة التفتيش صباحاً، للتأكد من مزاولة النشاط من عدمه، وتجنب ظلم أحد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	١٤	٤٧١٠

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتـاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٥/٦ - قاعة - ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعـة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعويين رقمي ٢٠٧ و ٢٠١٩/١٩٩ بيوع/٣

المرفوعة من: شيخه جمال عبدالرحمن الفرحان

ضـــــد: عبدالعزيز منصور إبراهيم الخليفي

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقه)

- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٨/١٤٦٥٥ بمنطقة الظهر - قسيمة رقم ٣٧٠ من المخطط رقم م/٣٦٩٢٣ - قطعه رقم ١ - ومساحته ٢٧٨,٩٢م٢

- المعاينة

- العقار عين النزاع يقع في منطقة الظهر قطعة ١ - منزل ٤٨
- العقار مكون من دورين بطن وظهر على شارع ومساحة خلفيه
- والكسوة الخارجية من الحجر باللون الرصاصي ويوجد حديقه بالجهة الخلفيه ومواقف أيضاً.
- المنزل عين النزاع مطل من الجهة الخلفية على الدائري السابع
- ملاحظه: العقار مكون من أرضي وأول وسطح
- ملاحظه: يوجد كيربي في السطح.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره/ مائتي ألف دينار كويتي ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خـامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سـادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثـامنـاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه

١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	٦	١٧٠٧٦

الأنباء

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٥/٦- قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٠/٥٢ بيوع/٣.

المرفوعة من: ساره هميل مشيلح العتيبي

ضـــــد: أولاً: ورثة المرحوم/ براك عبدالمحسن عجير حمدان، وهم:

١- خـالـد بـراك عبـدالمحسن حمدان
٢- عبدالمحسن براك عبدالمحسن حمدان
٣- ريـم بـراك عبـدالمحسـن حمدان
٤- خلود بـراك عبـدالمحسـن حمدان
٥- مبارك بـراك عبـدالمحسـن حمدان
٦- فاطمـة حـمـود علـى الخـالـدي

ثانياً: مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصيا على القاصر/ أحمد براك عبدالمحسن حمدان

ثالثاً: وكيل وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

العقار الأول: عقار الوثيقة ٢٠٠٥/٤٦٤٧ بمنطقة الفحيحيل – قسيمة رقم ٩ – من المخطط رقم م/٣٤٠٤٧ – قطعه رقم ٧٠ – ومساحته ٧٦٧م٢ بمبلغ ٩٦٠٠٠د.ك (تسعمائة وستين ألف دينار).
العقار الثاني: عقار الوثيقة رقم ٢٠١١/١٠٥٠٥ بمنطقة الفحيحيل – قطعه رقم ١ – قسيمة رقم ٩٤ – من المخطط رقم م/٢٧٠٢٨ – ومساحته ٦٠٠م٢ – بمبلغ ٤٢٠٠٠٠ د.ك (أربعمائة وعشرين ألف دينار كويتي). **المعاينة:** بجلسة ٢٠١٨/١٢/٥ محضر أعمال رقم (٥) قمنا بالانتقال إلى عقاري التداعي الكائنين في منطقة الفحيحيل وذلك بحضور وإرشاد وكيلي المدعية، كما حضر السيد خبير الدراية من الادارة/ فيصل الشرهان وتخلف المدعى عليهم أو من ينوب عنهم عن الحضور.
العقار الأول: يقع عقار النزاع في منطقة الفحيحيل – ق ٧– شارع ٧٠ – بناية رقم ٩.
تمت المعاينة على النحو التالي:
– عقار النزاع عبارة عن بناية قديمة الإنشاء مستغلة كسكن استثماري تقع على شارع واحد داخلي
– عقار النزاع مساحته ٧٦٧ م٢ وفق الوثيقة – عقار النزاع يتكون من سرداب ودور أرضي وثلاثة أدوار – التكييف في عقار النزاع شباك.
– السرداب عبارة عن مخزن – الدور الارضي يتكون: من تسعة ملاحق سكنية + أربع شقق حيث أن كل شقة تحتوي على صالة +غرفتين + مطبخ + حمام، وهناك محل مستغل لبيع اللحوم – الدور الأول والثاني يتكون كل دور من أربع شقق كل شقة تتكون من: صالة + غرفتين + مطبخ + حمام. – الدور الثالث (السطح) يتكون من خمس شقق كل شقة تتكون من: صالة + مطبخ + غرفتين+حمام
– تبين للخبرة من المعاينة أن العقار مؤجر لسكن عزاب – قام السيد خبير الدراية بالإداره بمعاينة عقار النزاع وبتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمته.
ملحوظة: يوجد محضر مخالفة رقم ٥٦٣٧ بتاريخ٢٠٢٠/١٠/١٣ إضافة ملاحق غير مرخصة وكذلك دور ثالث غير مرخص.
العقار الثاني: يقع عقار النزاع في منطقة الفحيحيل – ق ١ – شارع ٦٧٠ – قسيمة رقم ٩٤.
تمت المعاينة على النحو التالي:
– عقار النزاع عبارة عن قسيمة سكن خاص قيد التشطيب تقع على شارع واحد داخلي وساحة وسكة خلفية وله جار واحد – عقار النزاع مساحته ٦٠٠ م٢ وفق الوثيقة.
– عقار النزاع يتكون من سرداب ودور أرضي وأول وثاني ونصف سطح.
– العقار قيد التشطيب حيث تم الانتهاء من مرحلة البناء، والأعمال متوقفة حالياً حيث لم يتم الانتهاء من عمل الأرضيات وتشطيب الحوائط والأسقف وغير مستغل حاليا.
– العقار له ثلاثة مداخل – قام السيد خبير الدراية بالإدارة بمعاينة عقار النزاع وبتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمته.
ملحوظة: يوجد محضر مخالفة رقم ٥٦٣٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٣ قام المالك بإكمال الدور الثاني وإضافة شقة بالسطح وإضافة غرفة سخانات والبناء غير مطابق للمخطط بالسرداب. والدور الأرضي والدور الأول.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٨-٤-٢٠٢١	٩	١٦١٤٦

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

الجمعة١٦-٤-٢٠٢١

- عائشة عقيل خليفة العقيل، أرملة/ محمد محمد السنافي، 83 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99118959
- محمد أحمد عبدالرحمن الكندري، 66 عاماً، (شيع)، تلفون: 99060032
- جمعة سالم جمعة الخشتي، 54 عاماً، (شيع)، تلفون: 99044807، 94055500، 99177475
- إبراهيم صالح عبدالعزيز الدويسان، 89 عاماً، (شيع)، تلفون: 65002232
- لافي ضحوي جازي العجيري العازمي، 57 عاماً، (شيع)، تلفون: 99887025، 98882317
- أحمد سيد عبدالعزيز سيد عبدالله الرفاعي، 79 عاماً، (شيع)، تلفون: 92217554، 92217559
- جمال محمد يعقوب يوسف القبندي، 62 عاماً، (شيع)، تلفون: 99085326، 90909893، 98844664، 97838683
- شفيق إبراهيم عبدالرحيم العوضي، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 99181873، 50050038، 99887887، 99553144
- سلطان مترك ماجد العتيبي، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 66988899، 65069990
- علي خليفة إبراهيم الراشد، 82 عاماً، (شيع)، تلفون: 51651693، 50501590
- كوهرة حسين كليدر، أرملة/ جاسم عباس محسن دشتي، 79 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99452363، 66144130، 66655999، 66211164
- يوسف محمد راشد الصانع، 74 عاماً، (شيع)، تلفون: 99705315، 60466066، 99393973
- إبراهيم جاسم محمد القطان، 91 عاماً، (شيع)، تلفون: 55558888

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الاحد ١٨-٤-٢٠٢١

الوفيات

- **عبدالعزيز حبيب علي المجادي**، (68 عاماً)، شيع، ت: 99311119.
- **نادية ناصر علي حسين عبدالرضا**، زوجة فاضل عباس عبدالله حسين، (51 عاماً)، شيعت، ت: 51796961 – 94940444.
- **وضحة جازي معتوق العازمي**، أرملة رفاعي جمعان العازمي، (81 عاماً)، شيعت، ت: 55544946.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»